أجاب الصفار: العذر أن الإضافة إنما تكون على معنى في أو معنى اللام، وتقدير في يؤدي إلى أن يكون الاسم على معنى اللام وعلى معنى في، وذلك لا يتصور وإنما جاز: لا أبا لزيد لما قال سيبويه من أن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة فلم تفصل إلا شيء[1] ينقض المعنى، بخلاف: يا سارق الليلة إذا قدرت في.

ثم قال سيبويه: تقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار. يريد أنك تنصبه على أنه مفعول به، إلا أنه إنما يتبين كونه متسعاً فيه مضافاً لأن تقدير ـ في ـ لا يتصور فيه لما قلنا أو مضمراً نحو اليوم صمته لأن ضمير الظرف لا يصل له الفعل هكذا بل لا بد من ـ في ـ لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله، فإنما صيرته بمنزلة زيد وذلك جعلت ضميره كضمير الاسماء نحو زيد وعمرو.

ومعنى قوله: فيجزي اللفظ على الفعل في سعة الكلام، أنه يجري عليه متسعاً فيه.

وقوله: كما صيد عليه يومان، مسألة نظر، هل إذا قام مقام الفاعل الظرف برفع، هل يبقى على معناه من الظرفية أو يصير مفعولاً به مجازاً؟

فالذي يقوم عليه الدليل أنه متسع فيه، وذلك أن الذي يحذف منه حرف الجر إنما يكون أبداً منصوباً كذا استقر ذلك في اللسان العربي، فلو قدرنا هذا محذوفاً منه حرف الجر لكان خارجاً عن اللسان العربي لأن ما يصل إليه الفعل بعد إسقاط الحرف على معنى الحرف، كذا ثبت.

وأما ان يرتفع بعد حذف الحرف فلا يوجد ذلك أصلاً وإنما هو على أن صار بمنزلة الأسماء وارتفع على الاتساع.

---

(1) هكذا عبارة الصفار ورقة 160 ولعلها إلا شيئاً.